



الملخص التنفيذي

التقرير النصف سنوي للموازنة العامة 2019

آب 2019

الملخص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على واقع تنفيذ الموازنة العامة للعام 2019 خلال النصف الأول من العام بالاستناد إلى التقارير المالية ذات العلاقة وبشكل خاص التقرير المالي لشهر حزيران¹، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية السنة المالية الطارئة، وتوجهات الخطة المالية لتنظيم أداء الموازنة لهذا العام. وتوصل التقرير إلى الاستخلاصات التالية:

1. من الوجهة القانونية ووفقاً لأحكام القانون الأساسي وقانون تنظيم الموازنة العامة لعام 1998، لا يوجد أساس لاعتماد موازنة طوارئ. إن ما حصل هو اعتماد الرئيس على نفس موازنة العام 2018 لتطبيقها عام 2019، على أن تصرف شهرياً، وفق تعليمات إدارية لتنظيم الإنفاق.
2. أن تأخر القانون غير مبرر إطلاقاً، حيث كان من المفترض على الحكومة الانتهاء من المشاورات وإعداد الموازنة نهاية شهر تشرين أول 2018، واعتمادها وفق الأصول حتى نهاية 2018، أي قبل استقالة الحكومة وقبل قرار الاحتلال بالاستيلاء على جزء من أموال المقاصة.
3. توجد مشكلة في تطبيق مبادئ الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن الموازنة العامة وتفصيلها، وفقاً لقانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وبشأن إصدار التقارير المالية الشهرية، حيث أن نشرها في شهر أيار غير مبرر، (جاء عبر موقع وزارة المالية (بسبب قانون الطوارئ والتبعيات القانونية مع الطرف الإسرائيلي، تم إيقاف التقارير المالية مؤقتاً) غير مبرر، إضافة إلى التحفظ على استخدام (قانون الطوارئ) الذي لا يوجد له أي أصل أو تعريف قانوني!
4. الإيرادات: نتيجة الظرف الراهن بلغت الإيرادات المتحققة خلال النصف الأول من العام الجاري حوالي نصف المقدّر نظراً لعدم استلام أموال المقاصة والموقف السياسي، إلا أن هذه الأزمة لم تؤثر على الجباية المحلية والتي جاءت مقارنة لما تم تحقيقه خلال ذات الفترة من العام الماضي.

¹ التقرير المالي لشهر حزيران 2019، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 2019/7/24

5. على الرغم من توجه الحكومة نحو الاستمرار في تصويب منظومة تجارة التبغ والوقود وزيادة الإيرادات المتأتية من هذا القطاع، إلا أنه لم يظهر نتائج ذات جدوى خلال النصف الأول من العام، الأمر الذي يتطلب تشكيل لجنة حكومية من ممثلي جميع الأطراف ذات العلاقة لضبط موضوع جمارك السجائر والمعسل، ووقف ظاهرة التهريب الشائع والظاهر للعيان، تمهيدا لمساءلة الأطراف المسؤولة عن الإشراف على تجارة السجائر

6. **النفقات:** تم الالتزام بالإجراءات الخاصة بالتقنين النقدي، وتخفيض الإنفاق على الأساس النقدي، إلا أن هذا يشير إلى زيادة الأعباء والديون على الحكومة، كما تم تخفيض النفقات التشغيلية، إلا أنه توجد ضرورة لتوضيح ماهية النفقات التشغيلية التي تم تخفيضها، وضرورة الالتزام بعدم المساس في القطاعات التنموية التي تمس الخدمات العامة للمواطنين.

7. **صافي الإقراض:** بالنظر إلى تقديرات صافي الإقراض خلال النصف الأول من العام، وبمعزل عن الأزمة الراهنة، يتضح أن صافي الإقراض في ارتفاع، وأن توجهات الحكومة لكبح جماح هذا البند لم تدخل حيز التنفيذ.

8. **العجز والمتأخرات:** نتيجة الظرف الحالي وتقليص المساعدات الخارجية، ووقف المساعدات الأمريكية، فيتضح زيادة العجز في الموازنة، وزيادة في الديون المحلية، والمتأخرات.